







مملكة البحرين
وزارة العمل

مرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ بشأن

النقابات العمالية

صدر في قصر الرفاع بتاريخ
١٧ رجب ١٤٢٣هـ الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢





جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى





المحتويات

- مرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ بشأن النقابات العمالية
- الباب الأول:
أحكام عامة
- الباب الثاني:
البنيان النقابي وأهدافه
- الباب الثالث:
الموارد المالية للمنظمات النقابية العمالية
- الباب الرابع:
حل المنظمات النقابية العمالية ومجالس إدارتها
- الباب الخامس:
أحكام متنوعة

ملحق: قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التفرغ للقيام بالعمل النقابي



مرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ بشأن

النقابات العمالية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين بعد الإطلاع على الدستور، وعلى قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته، وعلى القانون البحري الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢، وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وبعد موافقة مجلس الوزراء على ذلك، رسمنا بالقانون الآتي:

المادة الأولى

يعمل في شأن النقابات العمالية بأحكام القانون المرافق.

المادة الثانية

يلغى الباب السابع عشر الخاص بالتنظيم العمالي واللجان والمجالس المشتركة من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

تستمر التنظيمات العمالية القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون في مزاولة مهامها حين تشكيل التنظيمات النقابية العمالية الجديدة.

المادة الرابعة

يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة الخامسة

على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

وزير العمل

عبد النبي الشعلة

الباب الأول أحكام عامة

مادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون. يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

الانتخابات العمالية: تنظيم يشكل طبقاً لأحكام هذا القانون من عدد من العمال في منشأة معينة أو قطاع معين أو نشاط محدد.

الاتحاد النقابي: تنظيم يشكل طبقاً لأحكام هذا القانون من عدد من الانتخابات العمالية.

المنظمة النقابية: تنظيم ينشأ لرعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم. ويشمل ذلك الانتخابات والاتحادات النقابية.

الوزارة: الوزارة المعنية بشؤون العمل في القطاع الأهلي.

الوزير المختص: الوزير المختص بشؤون العمل في القطاع الأهلي.

١ معدلة بالقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون الانتخابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢.

مادة (٢)

تسري أحكام هذا القانون على:

- أ. العاملين المخاطبين بأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي.
- ب. العاملين المخاطبين بأحكام القانون البحري.
- ج. العاملين المخاطبين بأنظمة الخدمة المدنية.

مادة (٣)^١

حرية الانضمام للمنظمات النقابية العمالية والاستمرار فيها مكفولة، وكذلك حرية الانسحاب منها. ولا يجوز أن يتخذ من العمل النقابي ذريعة للتمييز في الاستخدام أو التأثير على العمال على أي وجه من الوجوه.

وتقضي المحكمة بإلزام صاحب العمل بدفع تعويض للعامل لا يقل عن أجر شهرين ولا يجاوز أجر ستة أشهر متى ثبت لها قيام صاحب العمل بالتمييز ضد العامل بسبب نشاطه النقابي.

مادة (٤)

تمتع المنظمات النقابية العمالية المنصوص عليها في هذا القانون بالشخصية الاعتبارية المستقلة وذلك من تاريخ إيداع أوراق تكوينها لدى الوزارة.

^١ معدلة بالقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢

مادة (٥) ٣

يجب أن يشتمل النظام الأساسي للمنظمة النقابية العمالية بوجه خاص على ما يلي:

- أ. اسم المنظمة وعنوان مقرها الرئيسي.
- ب. الأهداف التي سيتم من أجلها تأسيس المنظمة.
- ج. إجراءات الانضمام إلى المنظمة النقابية وفصل العضو منها وقيمة رسم الانضمام ومقدار الاشتراك الذي يتحمله العضو وحالات وشروط الإعفاء منه.^٣
- د. عدد أعضاء مجلس إدارة المنظمة، ومدته، وكيفية انتخابهم، ومواعيد اجتماعات مجلس الإدارة، وكيفية استكمال الأماكن الشاغرة به، واختصاصاته.
- هـ. إجراءات تأديب الأعضاء بالنسبة للنقابة العمالية عن المخالفات السلوكية، والعقوبات التي توقع عليهم، والهيئات المختصة بالتحقيق والتأديب.
- و. الخدمات والمساعدات المالية التي تقدم للأعضاء في حالات الضرورة.
- ز. شروط تعيين موظفي المنظمة وإجراءاته وكيفية إنهاء خدمتهم.
- ح. كيفية حفظ أموال المنظمة، ونظامها المالي، وسجلاتها ودفاتها المالية.
- ط. إجراءات ومواعيد وحالات دعوة مجلس إدارة المنظمة وجمعيتها العمومية إلى الاجتماعات العادية وغير العادية.

٣ معدلة بالقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢

الباب الثاني البنیان النقابي وأهدافه

مادة (٦)

يتكون البنيان النقابي من النقابات العمالية والاختادات النقابية.

مادة (٧)

تستهدف المنظمات النقابية حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل. وتعمل بوجه خاص على تحقيق الأغراض الآتية:

- أ. نشر الوعي النقابي بين العمال.
- ب. رفع المستوى الثقافي للعمال.
- ج. رفع المستوى المهني والفني للعمال.
- د. رفع المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي للأعضاء وعائلاتهم.

هـ. المشاركة في المحافل العمالية العربية والدولية. وعرض وجهة نظر عمال مملكة البحرين من خلالها. ويجوز للمنظمة النقابية في سبيل تحقيق أهدافها أن تنشئ صناديق ادخار أو زمالة وأن تكون جمعيات تعاونية ونواد اجتماعية.

الفصل الأول الإجراءات النقابية

مادة (٨)

١- يجوز لكل نقابتين أو أكثر من النقابات العمالية المتشابهة أن تنشئ فيما بينها اتحاداً نقابياً، ويكون إنشاء الإتحاد النقابي والانضمام إليه بعد موافقة أغلبية أعضاء الجمعية العمومية للنقابة العمالية. (٤)

٢. لا يجوز للنقابة العمالية أن تكون عضواً في أكثر من اتحاد نقابي.

٣. يمثل عمال مملكة البحرين في المحافل الدولية وفي المفاوضات الجماعية مع أصحاب الأعمال ومنظماتهم على مستوى المملكة، الإتحاد النقابي الذي يصدر بتسميته قراراً من الوزير المختص. (٥)

مادة (٩)^١

يباشر الإتحاد النقابي الاختصاصات التالية:

أ. وضع السياسات العامة وميثاق شرف العمل النقابي

-
- ٤-٥ معدلة بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢
٦-١ معدلة بالمرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢

- لعمال النقابات العمالية أعضاء الاتحاد.
- ب. تدعيم التعاون بين النقابات العمالية أعضاء الاتحاد وبين كل من الوزارة وأصحاب الأعمال ومنظماتهم.
- ج. إنشاء وإدارة المراكز الثقافية والاجتماعية العمالية.
- د. المشاركة في وضع الاستراتيجيات العمالية مع الجهات المختصة وتعزيز الحوار الاجتماعي مع الجهات المعنية.
- هـ. المشاركة في المجالس واللجان المعنية بشؤون العمل والعمال.
- و. التصريح للنقابات العمالية أعضاء الاتحاد بالانضمام للاتحادات والمنظمات العمالية العربية والدولية وإخطار الوزارة بذلك.
- ز. التصريح لممثلي النقابات العمالية أعضاء الاتحاد بحضور المؤتمرات خارج مملكة البحرين.
- ح. تحديد الحد الأقصى لرسم الانضمام والاشتراكات السنوية لعضوية النقابات أعضاء الاتحاد.
- ط. النظر في أمر إيقاف أعضاء مجالس إدارة النقابات العمالية أعضاء الاتحاد.
- ي. النظر في المسائل التي حال إليه من مجلس إدارة النقابات العمالية أعضاء الاتحاد.
- ك. إقرار لائحة المسؤولية النقابية لأعضاء مجلس إدارة الاتحاد ومجالس إدارة النقابات العمالية أعضاء الاتحاد.
- ل. إقرار اللوائح الداخلية المالية والإدارية التي تنظم عمل الاتحاد.

م. وضع نماذج استرشادية لكافة اللوائح الداخلية المالية والإدارية التي تنظم عمل النقابات العمالية أعضاء الاتحاد.

الفصل الثاني النقابة العمالية

الفرع الأول: تأسيس النقابة

مادة (١٠) ٧

للعمال في أية منشأة أو قطاع معين أو نشاط محدد أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبط بعضها ببعض تأسيس نقابة أو أكثر خاصة بهم وفق أحكام هذا القانون. على ألا يكون تأسيس النقابة على أساس طائفي أو ديني أو عرقي. ويكون للعاملين المخاطبين بأنظمة الخدمة المدنية حق الإنضمام إليها.

مادة (١١)

تتم إجراءات تكوين النقابة بإيداع نظامها الأساسي وأسماء مؤسسيها لدى الوزارة بشرط ألا يتعارض النظام مع أحكام القوانين واللوائح السارية في المملكة.

٧ معدلة بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢

الفرع الثاني: أجهزة النقابة

مادة (١٢)

تتكون أجهزة النقابة من:

- أ. الجمعية العمومية.
- ب. مجلس الإدارة.
- ج. اللجان العاملة طبقاً للنظام الأساسي لكل نقابة.

مادة (١٣)

تختص الجمعية العمومية للنقابة بما يلي:

- أ. انتخاب مجلس الإدارة.
- ب. تعديل النظام الأساسي ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية.
- ج. إيقاف أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.
- د. تعيين ومدقق الحسابات وتحديد أتعابه.
- هـ. إقرار الميزانية السنوية والحساب الختامي وتقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.
- و. النظر في المسائل التي تعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو الاتحاد النقابي الذي تنتمي إليه النقابة العمالية.

الفرع الثالث: شروط العضوية

مادة (١٤)

يشترط في عضو النقابة العمالية:

- أ. أن يكون من بين العاملين الذين تسرى بشأنهم أحكام هذا القانون.
- ب. ألا يكون صاحب العمل في المنشأة، أو من المسؤولين المختصين برسم سياستها أو اتخاذ القرار فيها.

الباب الثالث

الموارد المالية للمنظمات النقابية
العمالية والإعفاءات المقررة لها

مادة (١٥)

تتكون موارد المنظمات النقابية العمالية من:

- أ. رسم الانضمام.
- ب. الاشتراك الذي يدفعه الأعضاء.
- ج. الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة بعد موافقة الوزارة.
- د. ريع الحفلات والأنشطة المختلفة المحصن دخلها لصالح العمل النقابي.
- هـ. الموارد الأخرى التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون أو النظام الأساسي للمنظمة.

مادة (١٦)

تعفى المنظمات النقابية من الرسوم المقررة على العقارات التي تملكها أو تستأجرها، والرسوم الجمركية المقررة على السلع المستوردة لصالح العمل النقابي. ولا يجوز التصرف في السلع المستوردة المعفاة جمركياً قبل مضي خمس سنوات على استيرادها وإلا استحققت عنها الرسوم الجمركية.

الباب الرابع حل المنظمات النقابية العمالية ومجالس إدارتها

مادة (١٧)^٨

يكون حل المنظمات النقابية العمالية ومجالس إدارتها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في نظامها الأساسي، أو بناءً على حكم قضائي.

ويحظر على من تثبت مسئوليتهم عن وقوع المخالفات التي دعت إلى حل المنظمة النقابية العمالية أو مجلس إدارتها ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس إدارة أية منظمة نقابية عمالية إلا بعد إنقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور قرار أو حكم قضائي نهائي بالحل.

مادة (١٨)^٩

يتولى مجلس إدارة الاتحاد النقابي الذي تنتمي إليه النقابة العمالية بصفة مؤقتة اختصاصات مجلس إدارة النقابة التي صدر قرار بحل مجلس إدارتها لحين تشكيل مجلس إدارة جديد طبقاً للنظام الأساسي.

٨ معدلة بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢
٩- معدلة بالمرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢

الباب الخامس أحكام متنوعة

مادة (١٩)

يصدر بشأن تفرغ أعضاء مجالس إدارات المنظمات النقابية للعمل النقابي قرار من الوزير، بالتشاور مع ممثلي أصحاب الأعمال، والاتحادات النقابية، يتضمن قواعد وشروط هذا التفرغ والمعاملة المالية للعضو المتفرغ، والمهام النقابية وقواعد التفرغ الخاصة بها.

مادة (٢٠)

يحظر على المنظمات النقابية العمالية:

- أ. القيام بأية أنشطة تخرج عن الأغراض النقابية الواردة بهذا القانون.
- ب. توظيف أموالها في مضاربات مالية أو عقارية أو غيرها من أنواع المضاربات.
- ج. استعمال القوة أو العنف أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل أو على أي حق آخر من حقوقه.
- د. ممارسة العمل السياسي.

مادة (٢١)^٩

١. يعد الإضراب وسيلة سلمية مشروعة للدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للعمال. ويكون إعلانه وتنظيمه من خلال منظماتهم النقابية.
٢. يلزم لصحة الإضراب توافر الشروط التالية:
- أ. موافقة أغلبية أعضاء الجمعية العمومية غير العادية للمنظمة النقابية المعنية على إعلان الإضراب.
- ب. إخطار صاحب العمل بعزم العمال على التوقف عن العمل قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من القيام بالإضراب.
- ج. عدم التوقف عن العمل أثناء عرض النزاع لحسمه عن طريق التوفيق والتحكيم.
- د. عدم جواز الإضراب في المنشآت الحيوية التي يترتب على الإضراب فيها الإخلال بالأمن الوطني أو اضطراب في سير الحياة اليومية للمواطنين.
- ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المنشآت الحيوية التي لا يجوز فيها الإضراب.
٣. يكون اللجوء إلى التوفيق والتحكيم إجبارياً في المنازعات الجماعية التي تقع في المنشآت الحيوية المشار إليها في البند السابق بعد فشل التسوية الودية بين العمال وصاحب العمل.

٩ معدلة بالمرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢

قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التفرغ للقيام بالعمل النقابي

وزير العمل:

بعد الإطلاع على قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ وعلى الأخص المادة (١٩) منه، وبعد أخذ رأي الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

قرر:

مادة (١)

يكون التفرغ للقيام بالعمل النقابي لتحقيق أهداف المنظمة النقابية ورعاية مصالح العاملين. ويجب على العضو المتفرغ تخصيص كل الوقت والجهد في السعي إلى حل مشاكل وقضايا العمل النقابي في مكان خدمتها. وعلى المنظمة النقابية إخطار الجهة التي يعمل بها العضو المتفرغ بقرار التفرغ فور صدوره وموافاة الإدارة المختصة بوزارة العمل بصورة منه.

مادة (٢)

أولاً- يحدد عدد أعضاء مجالس إدارة المنظمات النقابية الذين يجوز تفرغهم للعمل النقابي على النحو التالي:
١. جميع أعضاء مجلس إدارة الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

٢. رئيس مجلس إدارة النقابة ونائبه. إذا كان عدد أعضاء النقابة ألف عضو فأكثر. والرئيس فقط إذا كان العدد يزيد على ثلاثمائة ويقل عن الألف عضو. ويجوز لمجلس إدارة النقابة استبدال نائب الرئيس بعضو آخر يفرغه للعمل النقابي إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ثانياً- لا يجوز أن يزيد عدد المتفرغين في المنشأة الواحدة على اثنين.

ثالثاً- يتفرغ رئيس مجلس النقابة بمعدل يومين في الأسبوع إذا كان عدد أعضاء النقابة يزيد على المائة ويقل عن ثلاثمائة عضو.

رابعاً- يتفرغ رئيس مجلس النقابة بمعدل يوم واحد في الأسبوع إذا كان عدد أعضاء النقابة يزيد على خمسين عضواً ويقل عن مائة عضو.

مادة (٣)

يستحق العضو المتفرغ طوال مدة تفرغه راتبه شاملاً العلاوات والبدلات والمكافآت وحوافز الإنتاج. والمزايا المالية الأخرى التي يحصل عليها زملاؤه من نفس المستوى الوظيفي. ويستحق الترقية إذا حل عليه الدور فيها. أو كان ضمن نسبة الاختيار.

وتحسب مدة التفرغ ضمن مدة الخدمة الفعلية للمتفرغ.

مادة (٤)

يجوز للإتحاد العام لنقابات عمال البحرين- دون غيره- إيفاد المتفرغين في مهام نقابية خارج المملكة شريطة إخطار وزارة العمل وصاحب العمل.

مادة (٥)

تحمل المنظمة النقابية المصروفات اللازمة لإجراز المهام النقابية سواء في الداخل أو الخارج. متى كانت بتكليف من هذه المنظمة.

مادة (٦)

تنتهي مدة التفرغ النقابي. بانتهاء الدورة النقابية. أو بزوال العضوية النقابية لأي سبب من الأسباب.

مادة (٧)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير العمل

د.مجيد بن محسن العلوي

صدر في: ١ ربيع الآخر ١٤٢٦ هـ

الموافق: ٩ مايو ٢٠٠٥ م



Article 6

The full-time dedication period shall end by end of the trade union term or by end of membership of the member for any reason.

Article 7

This order shall be published in the official Gazette and shall enter into force as of the following date of its publishing.

Minister of Labour
Dr. Majeed bin Mohsin Al Alawi

Issued on 1st Rabia Al Akhir 1426 A.H.
Corresponding to 9th May 2005

Article 3

The full-time dedicated member shall be paid full salary during dedication period including the allowances, remunerations, incentives and all other financial benefits provided to his/her colleagues of the same functional level.

He/she shall be entitled to promotion if this is his/her turn in promotion or if selected among those who will be promoted.

The dedication period shall be calculated as part of the actual service period of the dedicated member.

Article 4

The General Federation of Bahrain Trade Unions -only- may delegate the dedicated members for trade union tasks abroad provided that a notification is sent to the Ministry of Labour and the employer.

Article 5

The trade union organization shall pay the expenses required to carry out the trade union tasks whether in Bahrain or abroad if tasked by the organization.

Article 2

First: members of the Board of trade union organizations who shall be dedicated full time for trade union activities shall be defined as follows:

- 1- All Board members of the General Federation of Bahrain Trade Unions.
- 2- Chairman of the Board of the trade union and his/her deputy, if members of the trade union are one thousand members and more, only the Chairman if the number is more than three hundred and less than one thousand members. The Board of Directors of the trade union may replace the deputy chairman with another member who shall be dedicated full-time for the trade union activities if necessary.

Second: the number of full-time dedicated members in one establishment shall not exceed two members.

Third: the chairman of the trade union shall be full-time dedicated two-days a week if members of the trade union are more than hundred members and less than three hundred members.

Fourth: The chairman of the trade union shall be full-time dedicated one-day a week if members of the trade union are more than fifty members and less than one hundred members.

Ministry of Labour**Ministerial Order No 9 of 2005 with respect to Full-time dedication for engaging in trade union activities**

Minister of Labour:

After full review of the Trade Unions Law promulgated with Legislative Decree No (33) of 2002 and in particular article (19) thereof,

After consultations with the General Federation of Bahrain Trade Unions and the Bahrain Chamber of Commerce and Industry,

We hereby decide as follows:

Article 1

Full-time dedication is aimed at trade union activities to achieve the objectives of the trade union organization and taking care of the interests of the workers. The full-time dedicated member shall dedicate all the time and efforts to endeavor solving the problems and issues of the trade union in the place of work.

Trade Union Organization shall notify the authority in which the dedicated member is working as regards the dedication decision forthwith and shall provide a copy thereof to the relevant department at the Ministry of Labour.



Article 21¹⁰

1. The right to strike is a legitimate means for workers to defend their rights and interests and must be organized and announced only by the trade union organizations.
2. To be considered legal, the strike is subject to the following restrictions:
 - a) the approval of the majority of the General Assembly of the Trade Union in an exceptional meeting to commence the strike.
 - b) the employer shall be provided with a notice period of not less than 15 days before the commencement of the strike.
 - c) strikes must not be conducted while issue is addressed through Conciliation and Arbitration.
 - d) strikes shall be prohibited in vital and important facilities that harm the national security and the life of individuals.
The Prime Minister shall issue a decree specifying the vital and important facilities where strikes are prohibited in.
3. In the vital and important facilities, it is mandatory to take the issue for conciliation and arbitration mentioned in the previous article, following the failure of resolving the issue between the workers and the employer.

10-Amended by Law No. (49) of the year 2006 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.

CHAPTER FIVE MISCELLANEOUS PROVISIONS

Article 19

A resolution of the Minister, in consultation with representative/s of employers and the Trade Unions' Federations, will be issued in respect of the members of the Board of Directors of the trade union organisations to carry out their duties on a full time basis. Such resolution shall specify the terms and conditions of this full time assignment, financial rights of a full time member and the rules of a full time assignment.

Article 20

The trade union organization shall not:

- a) engage in any activity beyond the union purpose provided for herein;
- b) invest any money in financial, real estate or other speculative activities;
- c) use force, violence, threat or unlawful measures to infringe or attempt to infringe upon the right of others to work or upon any other of their rights; or
- d) engage in political activities;

CHAPTER FOUR DISSOLUTION OF TRADE UNION ORGANISATIONS AND THEIR BOARDS OF DIRECTORS

Article 17⁸

A trade union organization and their Board of Directors shall be dissolved in accordance with the provisions of their Constitution or by a court judgement.

Any person who is proved to be responsible for any violations that required to dissolve the trade union organization or its board shall not be entitled to run the elections for board membership of any trade union organization for five years from the issuance of the dissolution resolution or final court judgment.

Article 18⁹

The Board of Directors of the Federation, that the union is belonged to, will temporarily take over the powers of the trade union whose Board of Directors has been dissolved until a new Board of Directors is formed according to the union's Constitution.

8- Ammended by Law No. (35) of the year 2011 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.

9- Ammended by Law No. (49) of the year 2006 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.

CHAPTER THREE
FINANCIAL SOURCES OF TRADE UNION
ORGANISATIONS AND EXEMPTIONS THEREFOR

Article 15

The financial sources of trade union organizations shall consist of:

- a) Joining fees.
- b) Subscriptions payable by the members.
- c) Subsidies, gifts, donations and wills accepted by the Board of Directors with the approval of the Ministry.
- d) Proceeds from various functions and activities allocated for the trade union's benefit.
- e) Other sources which do not conflict with the provisions of this Law or the organisation's constitution.

Article 16

The trade union organization will be exempted from any charges prescribed for property owned or rented by such organisations and from customs duties on goods imported for the benefit of the trade union's activities. Duty-free imported goods shall not be disposed of before the lapse of five years from the date of importation; otherwise such goods shall be subject to customs duties.

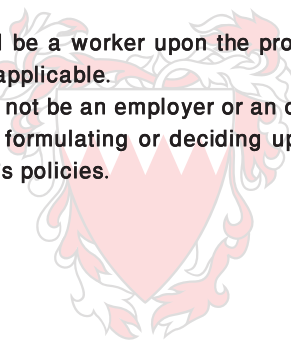


SECTION THREE CONDITIONS OF MEMBERSHIP

Article 14

A member of the trade union shall fulfill the following conditions:

- a) He shall be a worker upon the provisions of this law are applicable.
- b) He shall not be an employer or an official responsible for formulating or deciding upon the establishment's policies.



SECTION TWO UNION'S BODIES

Article 12

The bodies of trade union shall consist of:

- a) General Assembly
- b) Board of Directors
- c) working committees according to each union's by-laws.

Article 13

The general assembly of a trade union shall have the power to:

- a) elect the Board of Directors;
- b) amend the constitution, by laws, and draw up administrative and financial regulations;
- c) suspend or dismiss members of the Board of Directors;
- d) appoint auditors of the union and determine their remuneration;
- e) approve the annual balance sheet, final accounts and the reports of the Board of Directors and the auditor;
- f) consider any matter referred thereto by the Board of Directors of the Trade Unions' Federation that the trade union is a member of.

PART TWO TRADE UNION

SECTION ONE FORMATION OF A TRADE UNION

Article 10⁷

Workers in any firm or certain business sector or activity, industries, similar trades or trades which are linked with each other, shall have the right to form their trade union in accordance with the provisions of this law, provided that the establishment of the trade union shall not be based on sectarian, religious or ethnical basis and workers who are governed by the civil service systems shall have the right to join such trade union.

Article 11

The procedure for the formation of a trade union shall be by submitting to the Ministry its constitution and the names of the founding members, provided that the Constitution shall not conflict with the provisions of the applicable laws and regulations in the Kingdom.

7- Ammended by Law No. (35) of the year 2011 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.

- ganizations.
- c) To set up and manage workers' cultural and social centers.
 - d) Participating with the concerned authorities in drawing up labour strategies in enhancing social dialogue with the concerned authorities.
 - e) Participation in councils and committees concerned with labour and workers issues.
 - f) Authorising member trade unions to join Arab and international labour organisations and giving notice thereof to the Ministry.
 - g) Permitting the representatives of the member trade unions to attend conferences outside the Kingdom of Bahrain.
 - h) Determining the maximum fee for admission and for annual subscriptions of the member trade unions' membership.
 - i) Considering the suspension of members of the member trade unions' Boards of Directors.
 - j) Considering any matters referred thereto by the Board of Directors of the member trade unions.
 - k) Approving the code of trade unions' responsibility for Board of Directors of the federation and the member trade unions.
 - l) Approving the administrative and financial systems that organize the work of the federation.
 - m) Formulation of guide samples for all administrative and financial systems that organize the work of the member trade unions.

PART ONE
THE GENERAL FEDERATION OF WORKERS TRADE
UNIONS OF BAHRAIN (GFWTUB)

Article 8

1. Any two similar trade unions or more can set up amongst themselves a union federation, and the establishment of the federation and joining it shall be after the approval of the majority of the members of the General Assembly of the trade union.⁴
2. The trade union cannot be a member in more than one federation.
3. The workers of the kingdom of Bahrain shall be represented in the international forums and collective bargaining with employers and their organizations at the national level by the trade union which shall be named by a decision from the competent minister.⁵

Article 9⁶

The Trade Unions Federation shall be responsible for the following:

- a) To draw up the general policy and a trade union code of conduct for the workers of member trade unions.
- b) To enhance co-operation between the member trade unions, the Ministry and the employers and their or

4-5 Amended by Law No. (35) of the year 2011 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.

6- Amended by Law No. (49) of the year 2006 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.

CHAPTER TWO TRADE UNION'S STRUCTURE AND OBJECTIVES

Article 6

The trade union structure shall consist of the trade unions and of the Trade Unions' Federations of Workers.

Article 7

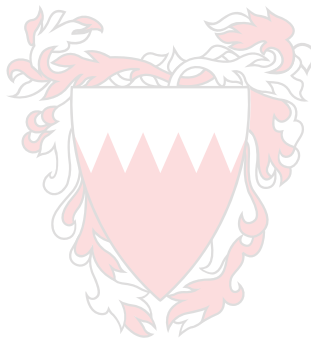
The trade union organizations shall aim at protecting the lawful rights of their members, defending their interests and improving their working conditions. In particular, they shall endeavour to attain the following objectives:

- a) dissemination of trade union awareness among workers;
- b) improvement of the cultural standard of workers;
- c) promotion of professional and occupational standards of workers;
- d) improvement of the health, economic and social standards of workers and their families;
- e) participation in Arab and international labour forums and events and presenting the viewpoint of the Bahrain workers.

For the realisation of its objectives, a trade union organization may establish savings or fellowship funds and may form co-operative societies and social clubs.



- h) method of maintaining the organisation's fund, financial system and accounting books and records and;
- i) procedures for convening the organisation's Board of Directors and the general assembly for ordinary and extraordinary meetings.



Article 4

The Trade Union Organisations provided for herein shall have an independent juristic entity as from the date of depositing the documents of their constitution with the Ministry.

Article 5³

A Trade Union's Constitution shall in particular, include:

- a) name of the trade union;
- b) objectives for which the trade union is to be formed;
- c) membership and dismissal procedure, admission and subscription fees and cases of exemption therefrom;
- d) number of the members of the Board of Directors, manner of electing them, frequency of governing body meetings, by-elections and powers of the Board of Directors;
- e) disciplinary procedures of trade union members for misconduct and penalties that may be inflicted upon them and the committees responsible for investigation and taking disciplinary action;
- f) services and financial assistance that may be offered to members if required;
- g) terms and conditions under which trade union organization's staff are appointed and the procedure therefore and for the termination of their services,

³ Ammended by Law No. (49) of the year 2006 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.

Article 2

The provisions of this Law shall be applicable to:

- a) Workers who are subject to the Labour Law for the Private Sector;
- b) Workers who are subject to the provision of the Maritime Code; and
- c) Workers subject to the civil service regulations.

Article 3²

Membership of Trade Union Organisations and continuation thereof as well as withdrawal therefrom shall be guaranteed.

Trade union activities shall not be used as a means and justification for discrimination in employment or influencing workers in any manner whatsoever.

The judgment of the court must force the employer to compensate the worker with a minimum of two months' salary and a maximum of six months' salary once discrimination against the worker due to his activities in for the trade union was proven.

² Ammended by Law No. (49) of the year 2006 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.

WORKERS TRADE UNION LAW
CHAPTER ONE
GENERAL PROVISIONS

Article 1¹

For the purpose of the application of this Law, the following terms and expressions shall have the meanings assigned against each :

Trade Unions: An organization that is established as per the articles of this law by a number of workers in a specific organization, specific sector or specific activity.

Trade Unions Federation: An organization that is established as per the articles of this law, comprising a number of trade unions.

A Trade Union Organization: An organization that is established to defend the rights of workers and look after them. This include Trade Unions and Trade Unions Federations.

The Ministry: The Ministry that is responsible for work affairs in the private sector.

The Concerned Minister: The Minister that is responsible for the work affairs in the private sector.

¹ Ammended by Law No. (49) of the year 2006 with respect to amending some of the articles of the Trade Unions Law issued by Legislative Decree No. (33) of the year 2002.



Article 3:

The existing labour organisations on the date this Law comes into effect shall continue to carry out their duties until the formation of the new workers trade unions.

Article 4:

The concerned Minister shall issue the necessary Orders for implementing the provisions of this Law.

Article 5:

The Prime Minister and the ministers, each in his respective capacity, shall implement this Law which shall come into effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Signed:
Hamad bin Isa Al Khalifa,
King of the Kingdom of Bahrain

Khalifa bin Salman Al Khalifa,
Prime Minister

Abdul Nabi Abdulla Al Shoala
Minister of Labour & Social Affairs



**LEGISLATIVE DECREE NO(33) OF 2002
WITH RESPECT TO PROMULGATING
THE WORKERS TRADE UNION LAW**

We, Hamad bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain,
Having reviewed the Constitution,
And the Labour Law for the Private Sector promulgated by Legislative Decree No.23 of 1976, as amended,
And the Maritime Code promulgated by Legislative Decree No.23 of 1982,
And upon the submission of the Minister of Labour and Social Affairs,
And with the approval of the Council of Ministers,
We hereby decree the following Law:

Article 1:

The provisions of the attached Law shall be applicable with respect to workers trade unions.

Article 2:

Chapter 17 of the Labour Law for the Private Sector promulgated by Legislative Decree No.23 of 1976 concerning Labour Organisation and Joint Committees and Councils with respect shall be revoked and every provision that conflicts with the terms of this Law shall be revoked.



CONTENT

- **Legislative Decree No. (33) of the year 2002,
with respect to Trade Unions**
- **Chapter One:
General Provisions**
- **Chapter Two:
Trade Union's structure and objectives**
- **Chapter Three:
Financial sources of Trade Union Organiza-
tions and exemptions therefor**
- **Chapter Four:
Dissolution of Trade Unions Organizations
and their boards of directors**
- **Chapter Five:
Miscellaneous provisions**

**Appendix: Ministerial Order No 9 of 2005 with respect to Full-time
dedication for engaging in trade union activities**





HM King Hamad bin Isa Al Khalifa,
The King of the Kingdom of Bahrain



His Royal Highness Prince
Khalifa bin Salman Al Khalifa
Prime Minister



His Royal Highness Prince
Salman bin Hamad Al Khalifa
The Crown Prince and Deputy Supreme
Commander





**Kingdom of Bahrain
Ministry of Labour**

**LEGISLATIVE DECREE NO.(33) OF THE YEAR 2002
WITH RESPECT TO**

TRADE UNIONS

**Issued at Rifaa Palace
on 17th Rajab, 1423 Hijra
corresponding to 24th Septembe, 2002 AD**





